

إعدامات حماس للخونة في غزة

أثارت الأحداث الأخيرة في غزة - إعدام المتعاونين من قبل حماس - نقاشًا حادًا عبر وسائل الإعلام العالمية والمنصات الاجتماعية. في أعقاب هذه الأفعال، ظهر نمط مألوف: المعلقون المتوافقون مع روايات الهسبارا ينددون بسرعة بالفلسطينيين ويصفونهم بـ "غير متحضرين"، موجهين الغضب الأخلاقي نحو داعمي الفلسطينيين لعدم إدانتهم لهذه الإعدامات بنفس الحماس. هذه الاتهامات ليست جديدة - فهي جزء من استراتيجية أوسع لنزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية وصرف الانتباه عن العنف غير المتناسب والقمع المنهجي المفروض على غزة والشعب الفلسطيني الأوسع.

تاريخ موجز للخيانة

في كل حرب عبر التاريخ، سعت الدول إلى تجنيد المتعاونين - أفراد مستعدون لخيانة جانبهم مقابل المال، السلطة، أو البقاء. من المقاومة الفرنسية والمخبرين النازيين في الحرب العالمية الثانية، إلى العمليات العسكرية الأمريكية في العراق وأفغانستان، وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، المنطق الذي يحكم هذه العمليات هو نفسه: المعلومات سلاح قوي، والخيانة هي ثممه. غزة ليست استثناءً. ومع ذلك، فإن ردود الفعل تجاه ما يُسمى بـ "الخونة" في هذا السياق تُرشد عبر عدسة سامة ومنافقة بشكل خاص.

اختيار ملحوظ للخونة

بعد رسائل عامة لا نهائية حول "إعادة الرهائن إلى ديارهم" و "عدم تجويع غزة"، قد يتوقع المرء أن تكون إسرائيل قد أعطت الأولوية لإيجاد حلفاء يمكنهم المساعدة في استعادة الرهائن. لكن الواقع يشير إلى أجندة مختلفة. دعمت إسرائيل عصابة إجرامية تُعرف باسم "القوات الشعبية"، بقيادة ياسر أبو شباب. هذه المجموعة كانت مسؤولة عن نهب قوافل المساعدات وإعادة بيع الطعام في السوق السوداء في غزة بأسعار باهظة. كان الجميع في غزة وخارجها يعلمون أن ياسر أبو شباب تم نبذه وطرده من قبيلته البدوية، التي أعلنت أنه وعصابته خارجون عن القانون.

هذا يكشف عن تناقض جوهري في رواية الهسبارا - الادعاء بالاهتمام بالرهائن ونفي استخدام التجويع كسلاح - بينما في الوقت نفسه دعم المتعاونين المجرمين الذين كان إنجازهم الرئيسي هو سرقة الطعام من شعبهم.

الخيانة والعقاب

كل دولة، بغض النظر عن أيديولوجيتها أو جغرافيتها، تعتبر الخيانة واحدة من أخطر الجرائم الممكنة. في أوقات الحرب، يمكن أن تكون خيانة شعب المرء لها عواقب قاتلة - ليس فقط للجيش والحكومات، بل للمدنيين الذين تعتمد حياتهم على التماسك الهش لمجتمعهم. لهذا السبب، تفرض قوانين الجرائم والقوانين العسكرية في معظم الدول عقوبات قاسية للخونة، غالبًا بما في ذلك السجن المؤبد أو الإعدام. التاريخ مليء بالأمثلة. من معاملة أوروبا للمتعاونين مع النازيين بعد الحرب العالمية الثانية إلى إعدام الجواسيس خلال الحرب الباردة، دائمًا ما دافعت الحكومات عن قدسية الولاء بعقوبات شديدة.

حتى في الدول التي ابتعدت عن عقوبة الإعدام، تظل الخيانة تحتفظ بمكانة فريدة في تسلسل الجرائم - غالبًا ما تظل واحدة من الجرائم الأخيرة التي لا تزال مؤهلة لعقوبة الإعدام. في الولايات المتحدة، لا يزال القانون الفيدرالي يسمح بالإعدام بتهمة الخيانة. في الهند، باكستان، وبنغلاديش، تظل الخيانة والجرائم ذات الصلة مثل "شن الحرب ضد الدولة" جرائم يعاقب عليها بالإعدام. وينطبق الشيء نفسه في دول مثل الصين، كوريا الشمالية، إيران، والسعودية، حيث تُفرض عقوبة الإعدام بانتظام على التهم السياسية أو التجسسية. حتى في سنغافورة وماليزيا، يمكن أن تؤدي الخيانة إلى عقوبة الإعدام قانونيًا. لا تزال العديد من الحكومات حول العالم تعتقد أن خيانة بلد المرء هي جريمة خطيرة للغاية يمكن أن تبرر أقصى العقوبات.

ومع ذلك، عندما يعاقب الفلسطينيون المتعاونين - الأفراد المتهمين بمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الجائعين - يتم تصويرهم ليس كشعب يدافع عن نفسه، بل كجماهير همجية تتصرف بدافع الوحشية. نفس الملاحظين الذين قد يدعمون أو يقبلون العقوبة القاسية لـخائن في بلدانهم يعبرون عن الغضب الأخلاقي عندما يتصرف الفلسطينيون لحماية أنفسهم.

القانون العسكري والنفاق

يقول بعض دعاة الهسبارا الآن إن المتعاونين المزعومين في غزة كان يجب أن يحصلوا على محاكمة عادلة. إنها نقطة نقاش مناسبة، خاصة لأولئك المتحمسين لتصوير الفلسطينيين على أنهم غير متحضرين لرد فعلهم تجاه الخيانة في خضم الحرب. لكنها تتجاهل عن عمد الواقع على الأرض: لا يوجد نظام قضائي يعمل في غزة بعد الآن. بعد حملة الدمار الإسرائيلية، لا توجد محاكم، ولا زنازين سجن، ومن المحتمل جدًا ألا يكون هناك قضاة أو مدعون عامون ناجون. لقد تم تسوية أحياء بأكملها بالأرض. الوزارات، مراكز الشرطة، المحاكم - كلها ذهبت. تم قصف المؤسسات التي كانت ستتولى التحقيقات الجنائية والإجراءات القانونية إلى الغبار. في مثل هذه الظروف، المطالبة بمحاكمة في قاعة محكمة ليست فقط غير واقعية - إنها غير صادقة.

هذا بالضبط هو سبب وجود القانون العسكري: إنه إطار قانوني مصمم للعمل عندما لا تكون البنية التحتية المدنية فعالة. القانون العسكري ليس ثغرة - إنه النظام الأخير عندما ينهار المجتمع. وحتى القانون العسكري، عند تطبيقه بشكل صحيح، يتضمن أحكامًا للإجراءات القانونية الواجبة، وإن كانت بصيغة عسكرية مبسطة. قد لا يبدو مثل قاعة محكمة متلفزة مع محامين يرتدون بدلات، لكنه لا يزال مصممًا لاتباع قواعد العدالة الأساسية - خاصة عندما يكون الوقت، الأمن، وبقاء المجتمع كله على المحك.

الآن قارن ذلك مع النفاق الواضح للنظام الإسرائيلي. لقد استخدمت إسرائيل القانون العسكري بشكل روتيني ضد الفلسطينيين لعقود، ليس لأنه ليس لديها محاكم فعالة، ولكن لأن القانون العسكري يمنح الدولة المزيد من السلطة وحدودًا أقل. يتم جر الأطفال إلى المحاكم العسكرية. يتم احتجاز المعتقلين لأشهر بدون محاكمة. يتم إصدار الأحكام دون الكشف عن الأدلة. استخدام إسرائيل للقانون العسكري ليس عن الضرورة - إنه عن الهيمنة والسيطرة.

لذا عندما يكتشف النقاد فجأة شغفًا بـ"الإجراءات القانونية الواجبة" في غزة، أسأل نفسك: أين كان هذا الاهتمام عندما فرضت إسرائيل القانون العسكري على المدنيين في الضفة الغربية؟ أين هو عندما تهدم إسرائيل منازل الفلسطينيين بدون محاكمة؟ عندما يُستخدم الاحتجاز الإداري لسجن الناس إلى أجل غير مسمى دون تهمة؟ عندما يتم استجواب الأطفال بدون وجود محام؟

هذا ليس عن العدالة. إنه عن الغضب المسرحي - استخدام لغة القانون وحقوق الإنسان ليس لحماية الضعفاء، بل لتشويه أولئك الذين يعيشون تحت الحصار بالفعل.

التخلي المتعمد

أولئك الذين يختارون التعاون مع العدو عادةً ما يطالبون بالحماية أو الإجلاء عندما تنتهي الحرب. إنها قاعدة غير معلنة في التجسس: يجب شراء من يخونون - ليس فقط بالمال، بل بوعود بالإنقاذ. العملاء الذين يخاطرون بحياتهم داخل أراضٍ معادية نادرًا ما يتصرفون بدافع الولاء؛ بل يتصرفون بدافع الخوف، اليأس، أو الانتهازية. وهم دائمًا تقريبًا يتوقعون من مشغليهم ضمان سلامتهم عندما تتوقف القتال.

في غزة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان قد تم عرض مثل هذه الضمانات على ياسر أبو شباب وعصابته "القوات الشعبية" من قبل إسرائيل. ومع ذلك، يبدو من المرجح بشكل متزايد أن إسرائيل لم تف بوعدها - أو أنه لم يكن هناك ترتيب حقيقي على الإطلاق. تشير التقارير من الميدان إلى أنه عندما دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، تم ترك هؤلاء المتعاونين مكشوفين، بدون إجلاء أو حماية، يواجهون غضب المجتمع نفسه الذي استغلوه.

لن تكون هذه المرة الأولى التي تتخلى فيها دولة قوية عن وكلائها المحليين بمجرد انتهاء فائدتهم. نفس النمط تكرر في أفغانستان، العراق، وفييتنام، حيث تم ترك المترجمين، المخبزين، والمليشيات التي خدمت الجيوش الأجنبية وراءهم، غالبًا مطاردين من قبل مجتمعاتهم كخونة. بالنسبة للمحتل، هؤلاء الأفراد هم أدوات ملائمة - قيمة خلال الحملة، يمكن التخلص منها عندما تتغير الأهداف.

أصول يمكن التخلص منها، وميتات مفيدة

لو أرادت إسرائيل، لكان بإمكانها ترتيب عمليات إجلاء أو تقديم ملاذ لهم، لكن في هذه الحالة، يبدو أن قيمة هؤلاء الأفراد كانت أكبر في الموت منها في الحياة. أصبحت إعداماتهم مفيدة - ليس عسكريًا، بل روائيًا. من خلال السماح للمتعاونين بالسقوط في أيدي حماس أو الميليشيات المحلية، ضمنت إسرائيل أن يواجه هؤلاء الرجال عقوبة سريعة وعامة يمكن بعد ذلك بثها كدليل على وحشية الفلسطينيين. استغل وكلاء الهسبارا ووسائل الإعلام الفرصة: تم مشاركة الصور ومقاطع الفيديو المروعة، تم تصنيع الغضب الأخلاقي، وطُرح سؤال بصوت عالٍ - "لماذا لا يدين داعمو الفلسطينيون هذا؟". هذا لم يكن مجرد تخلي. كان تضحية دعائية.

تتبع الاستراتيجية منطقيًا مألوفًا: تقديم الفلسطينيين على أنهم غير عقلانيين، عنيفين، وعاجزين بشكل جوهري عن التمسك بقيم "متحضرة" مثل المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان. إنها تتيح لإسرائيل أن تتظاهر بأنها الطرف الأكثر أخلاقية - حتى أثناء ممارستها للعقاب الجماعي، حصار التجويع، والتدمير المنهجي لبنية غزة التحتية. في هذه الرواية، المتعاون ليس شخصًا. إنه دعامه، بيدق، وأخيرًا، شهيد لحرب إعلامية يجب أن تكون فيها وحشية العدو دائمًا معروضة بالكامل. حياته يمكن التخلص منها. موته رأس مال سياسي. ما يجعل هذه التكتيك فعالة بشكل خاص هو أنها تقلب أدوار الضحية والشرير. بدلاً من محاسبة إسرائيل على خلق الظروف التي تؤدي إلى الخيانة، الفوضى الداخلية، واليأس، يمكن لإسرائيل أن تشير إلى العواقب الحتمية للخيانة كدليل على أن المجتمع الفلسطيني لا يمكن إصلاحه.

عمليات نفسية على مرأى من الجميع

هذا ليس مجرد تكهنات. لطالما استخدمت الحكومات **العمليات النفسية (psyops)** للتلاعب بالتصور العام من خلال التسريبات المتحكم فيها، التخلي الانتقائي، واستغلال الروايات. من وكالة المخابرات المركزية إلى الموساد، تفهم وكالات الاستخبارات أن الحرب لم تعد تُخاض فقط على الأرض - بل تُخاض في **العقل**، على الشاشات، ومن خلال العناوين.

السماح للمتعاونين بالموت - والتأكد من أن موتهم مرئي - يخدم أغراضًا متعددة:

- **الترهيب:** يرسل رسالة إلى آخرين في غزة يفكرون في التعاون - أنتم وحدكم.
- **نزع الشرعية:** يتيح لإسرائيل تصوير المقاومة الفلسطينية على أنها وحشية وخارجة عن القانون.
- **صرف الانتباه:** يحول التركيز بعيدًا عن جرائم الحرب الإسرائيلية من خلال تصنيع جدل يجب على الفلسطينيين الدفاع عن أنفسهم ضده.
- **التقسيم:** يزرع عدم الثقة داخل المجتمع الفلسطيني، مشجعًا على الاعتقاد بأن لا أحد آمن، حتى بين أهلهم.

الغضب الانتقائي في الإعلام الغربي

إذا تتبعنا تغطية وسائل الإعلام الدولية الرئيسية للحرب على غزة، قد تعتقد أن الهم الأكثر إلحاحًا في مجال حقوق الإنسان هو إعدام عدد قليل من المتعاونين المزعومين. هذه الحالات - التي يتم بثها بصور دراماتيكية، عناوين تحريرية مكثفة، وتأنيب أخلاقي صلب - قد سيطرت على فقرات في شبكات الأخبار الغربية، وغمرت وسائل التواصل الاجتماعي، وأثارت نقاشات لا نهائية حول الـ "وحشية" المزعومة للمجتمع الفلسطيني.

في هذه الأثناء، يتم الإبلاغ عن **الموت الجماعي للفلسطينيين** - أكثر من **67,600** قتل على يد القوات الإسرائيلية في **العامين الماضيين وحدهما** - بنوع من الانفصال البيروقراطي. إذا ذكر على الإطلاق، يظهر كإحصائية مدفونة تحت عناوين حول الرهائن الإسرائيليين، العمليات العسكرية، أو "بنية حماس التحتية".

هذا التفاوت ليس مجرد إهمال تحريري - إنه **هندسة روائية**.

لماذا يولد إعدام 6، 10، أو حتى 20 متعاونًا مزيدًا من العناوين من عشرات الآلاف من الوفيات المدنية؟ الإجابة تكمن في كيفية تكييف وسائل الإعلام الدولية لإنسانية المعاناة الإسرائيلية وتجريم المقاومة الفلسطينية، بينما تجعل موت الفلسطيني مشبوهًا، عرضيًا، أو "حتميًا" بشكل مؤسف. موت فلسطيني بضربة صاروخية إسرائيلية يتم الإبلاغ عنه كحدث طقس - مأساوي، لكن غير شخصي. إعدام متعاون من قبل الفلسطينيين، مع ذلك، هو **مسرح أخلاقي**: فرصة للمذيعين، المعلقين، والسياسيين لتساؤل عن إنسانية شعب بأكمله.

هذا ليس حادثًا. إنه نتيجة عقود من **اللاإنسانية**، العنصرية، وتوافق وسائل الإعلام الغربية - أيديولوجيًا، ماليًا، وسياسيًا - مع الروايات الإسرائيلية. عدم التوازن في التغطية ليس عن ما هو جدير بالنشر؛ إنه عن ما يخدم هيكل السلطة المهيمن.

التركيز على الاستثناء، ومحو القاعدة

الإعدامات مقلقة وتستحق التدقيق. لكن في غزة، هي **الاستثناء**، وليست القاعدة. الغارات الجوية الإسرائيلية، مع ذلك، هي روتينية، غالبًا ما توصف بـ "الهجمات الدقيقة" حتى عندما تقضي على أحياء بأكملها. هذه الضربات قتلت آلاف الأطفال، دمرت المستشفيات، وجوعت سكانًا إلى النزوح الجماعي. ومع ذلك، فإن **وحشية القتل المؤسسي المدعوم من الدولة** تحصل على تغطية عاطفية أقل من موكب خائن مشتبه به عبر شارع ممزق بالحرب.

لماذا؟ لأن رواية المتعاون تخدم غرضًا: إنها تؤكد التحيزات العميقة الجذور في الغرب. إنها تروي قصة مريحة حيث الفلسطينيين هم المشكلة، حتى في معاناتهم. حيث حماس - وبالتالي، جميع الفلسطينيين - غير عقلانيين، انتقاميين، وغير جديرين بالتعاطف الممنوح لضحايا في أماكن أخرى.

هذا ليس صحافة - إنه صيانة أيديولوجية.

خاتمة

على مدار العامين الماضيين، تم سرد القصة من خلال عدسة المحتل، وليس المحتلين.

لقد شاهدنا كيف تم رفع المتعاونين - أدوات قوة خارجية - إلى مركز الصدارة بينما تم جعل الأطفال المدفونين في مقابر جماعية غير مرئيين. سمعنا كلمة "متحضر" تُستخدم ليس كمعيار للسلوك، بل كوسام للتفوق العرقي والسياسي. رأينا دعوات العدالة تُحرف إلى أدوات دعاية - ليس لحماية الضعفاء، بل لتعميق نزع إنسانيتهم.

تعتمد رواية الهسبارا على هذا الانقلاب. إنها تزدهر بالارتباك - على الاعتقاد بأن المستعمر يجب أن يبرر دائمًا ألمه، غضبه، وحتى وجوده. عندما يتم إعدام المتعاونين، فهذا وحشية؛ عندما تُقصف غزة، فهو أمن. عندما يقاوم الفلسطينيون، فهذا إرهاب؛ عندما يموتون بهدوء، فهو سلام. النظام الأخلاقي الذي يدين الضعفاء على البقاء بينما يعفي الأقوياء عن القتل ليس نظامًا أخلاقيًا على الإطلاق - إنه نص كتبته الإمبراطورية، أدته الإعلام، واستهلكه أولئك الذين تخدروا لدرجة أنهم لا يرون انعكاسهم في الانقراض.

إعدامات المتعاونين هي أعراض الانهيار - عالم تم فيه قصف القانون والنظام إلى الغبار.

إنها ليست دليلًا على وحشية الفلسطينيين، بل على الوحشية المفروضة على فلسطين.

المراجع

- وكالة أسوشيتد برس. "حماس تعمد أكثر من عشرين متعاونًا مزعومًا في غزة." أخبار أسوشيتد برس، 14 أكتوبر 2025.
- لو موند. "دعم إسرائيل السري للقوات المسلحة 'الشعبية' في غزة يترد عليها." لو موند الطبعة الدولية، 10 أكتوبر 2025.
- رويترز. "عشيرة غزة تنبذ ياسر أبو شباب وسط اتهامات بالنهب والتعاون." رويترز، 11 أكتوبر 2025.
- ذا ويك (المملكة المتحدة). "من هم 'القوات الشعبية'؟ داخل انهيار وكيل إسرائيل في غزة." ذا ويك، 12 أكتوبر 2025.
- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). تقرير الوضع الإنساني رقم 59: تقييم أضرار البنية التحتية والحوكمة في قطاع غزة. 3 أكتوبر 2025.
- مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR). "تدمير المؤسسات المدنية والقضائية في غزة." بيان صحفي، 25 سبتمبر 2025.
- القانون الأمريكي العنوان 18 § 2381 - الخيانة. مكتب النشر الحكومي الأمريكي، حتى عام 2024.
- بيتسليم - المركز الإسرائيلي لمعلومات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. القاصرون في الاحتجاز العسكري: المحاكم العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية، تحديث 2024.

- جمعية الضمير لدعم السجناء وحقوق الإنسان. إحصائيات الاحتجاز الإداري وموجز قانوني، مايو 2025.
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. تقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإسرائيل، A/HRC/59/73، يونيو 2025.
- وكالة أسوشيتد برس. "وزارة الصحة في غزة: ارتفاع عدد القتلى إلى 67,600". أخبار أسوشيتد برس، 14 أكتوبر 2025.
- هآرتس. "الجيش الإسرائيلي يعترف باستخدام ميليشيات غزة المحلية لجمع المعلومات". طبعة هآرتس الإنجليزية، 9 أكتوبر 2025.
- مجموعة الأزمات الدولية. بعد وقف إطلاق النار: التشتت والانتقام في غزة، تقرير رقم 248، أكتوبر 2025.
- الجزيرة الإنجليزية. "حماس تقول إنها حذرت المتعاونين قبل الإعدامات؛ إسرائيل تدين القتل". الجزيرة، 15 أكتوبر 2025.
- هيومن رايتس ووتش. إسرائيل/فلسطين: إنهاء العقاب الجماعي في غزة. 1 أكتوبر 2025.
- مراسلون بلا حدود. روايات الإعلام وتغطية الحرب: غزة 2025، أكتوبر 2025.